الكويت تواصل دورها في مد يد العون للمحتاجين واللاجئين

6

«التشريعية» تصوت على رفع الحصانة عن الحريص والهدية والحجرف والطبطبائي

القطار البرلماني ينطلق بـ 5 لجان اليوم

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 5 لجان، وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية طلب رفع الحصانة النيابية عن العضوين مبارك سالم الحريص، محمد مروي الهدية، في القضية رقم(551–2016) حصر حولي (607–2016) جنايات المباحث. وطلب رفع الحصانة النيابية عن العضو مبارك الحجرف، في القضية رقم (675/2016) حصر الجهراء (93–2016) جنايات الجهراء. وطلب رفع الحصانة النيابية عن العضو د. وليد مساعد الطبطبائي، في القضية رقم (83–2013) حصر العاصمة (16–2013) جنح المباحث.

وتناقش اللجنة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن: تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. وتعارض المصالح وقواعد السلوك العام وتنظيم حق الاطلاع وتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها وتعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الغير حكومية وإنشاء جامعة حكومية في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدي وإنشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية وإنشاء مركز تنمية المعلم وتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب، والعلاج من الخارج، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق وسداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين ومستحقي المساعدات الاجتماعية.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الشركة الكويتية لنفط الخليج للسنة المالية 2017–2018 ومناقشة الحساب الختامي للشركة الكويتية لنفط الخليج عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه ومناقشة مشروع ميزانية شركة ناقلات النفط الكويتية للسنة المالية 2017–2018 ومناقشة الحساب الختامي لشركة ناقلات النفط الكويتية عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

محمد الدلال

خلف دميثير

عدنان عبد الصمد

- «المالية» تفتح ملف «البديل الإستراتيجي للرواتب» واستكمال خصخصة «الكويتية»
- «الصحية» تناقش أسباب عدم تطبيق قانون إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية
- «المرافق العامة» تبحث عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي على المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي
- «الحساب الختامي» تناقش ميزانية شركتي نفط الخليج وناقلات النفط

بحضور ممثلين كل من:– وزارة المالية.– ديوان المحاسبة.– جهاز المراقبين الماليين.– ديوان الخدمة المدنية.– الشركة الكويتية لنفط الخليج.– شركة ناقلات النفط الكويتية.

وتناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون بشأن حماية رواتب ومعاشات الكويتيين. ومناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (البديل الاستراتيجي). واستكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة. ومناقشة مشروع قانون بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاجتماعية.

بحضور كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية. وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة. وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية. ممثلي عن ديوان الخدمة المدنية. ممثلي عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ممثلي عن شركة الخطوط الجوية الكويتية. ممثلي عن الهيئة العامة للاستثمار.

وتبحث لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أسباب عدم تطبيق كل من القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية والقانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

بحضور: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أو من ينوب عنه. نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أو من ينوب عنه.

وتناقش لجنة المرافق العامة الاقتراح بقانون بشأن عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي على المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي. ومناقشة مجموعة من الاقتراحات برغبة.

أكدت اللجنة في تقريرها أن المسؤولية مشتركة بين الوزارة والمقاول

«المرافق البرلمانية»: قصور في الرقابة وإجراءات ضبط وضمان الجودة تسبب في «تطاير الحصى»

عبد الله فهاد

أنجزت لجنة المرافق العامة تقريرها عن قضية تطاير الحصى ورفعته لمجلس الأمة متضمنا أسباب حدوث تلك الظاهرة وبعض التوصيات وادرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

وأشارت اللجنة إلى أنه في عام 2014 وبعد تساقط أمطار غزيرة ومستمرة لمدة يومين أدى ذلك إلى ظهور مشكلة وهي عبارة عن تفكك للحصى (الصلبوخ) من سطح الشوارع الداخلية والطرق السريعة وتطايره مما تسبب في بعض الحوادث بين مستخدمي الطرق وكسر زجاج العديد منه المركبات، بالتالي أضحت هذه المشكلة قضية رأي عام لها أبعاد مختلفة.

وكانت هذه المشكلة أحد محاور استجواب مقدم في الفصل التشريعي السابق لوزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء، وقد انتهى المجلس على إثره بالموافقة على مجموعة من التوصيات وكلف خلالها لجنة المرافق العامة بمتابعة تنفيذ التوصيات وإعداد تقرير بذلك يرفع إلى المجلس.

وانتهت اللجنة إلى الآتي:

أولا: أن أهم أسباب حدوث هذه الظاهرة القصور في الرقابة وإجراءات ضبط وضمان الجودة، والمسؤولية مشتركة بين كافة الأطراف المعنية كما يلي:

أ – المقاول: الإخلال بمسؤوليته في تنفيذ وإنجاز الأعمال حسب شروط ومواصفات العقد.

ب – الوزارة (الجهاز الإشرافي): الإخلال بمسؤوليته في مراقبة الأشغال والإشراف عليها.

ت – وفحص المواد والتأكد من جودة المصنعية، والتراخي في تطبيق العقوبات على المقاول المخالف لاشتراطات العقد الفنية.

ج – الوزارة: (المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث – إدارة مختبرات الطرق): الإخلال بمسؤوليته في اعتماد بعض الخلطات الإسفلتية وغير المطابقة للمواصفات، والقصور في مراقبة مصانع الإسفلت والتأكد من مطابقة المواد للمواصفات، وعدم استغلال المعدات والأجهزة الحديثة المتوفرة لدى المركز في تقييم جودة الرصف.

ثانيا: ضرورة عدم تطبيق أي خلطة جديدة أو اعتماد أي أسلوب يتم التوصل إليه إلا بعد إجراء الاختبارات العلمية والعملية وبعد أن يثبت نجاحه، كما تؤكد اللجنة على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي حدثت فيها هذه الظاهرة، وصولا إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك لمنع هدر الأموال.

ثالثا: ظهر للجنة أهمية التنسيق بين أجهزة وإدارات الدولة لنجاح العمل وتجاوز العديد من الإشكالات التي قد تسبب أو تفاقم في حدوث مشكلة التطاير كالتنسيق مع شركات النفط في تصنيع وضبط جودة ادة الإسفلت ومحسناتها وكذلك مع الإدارة العامة للمرور لمنح الوزارة مدة أطول للعمل في الشوارع لضمان جودة العمل.

رابعا: تؤكد اللجنة أن المصانع ليست على وتيرة واحدة فبعضها كبير ومؤهل لإعداد الخلطات وفق أسس علمية وبعضها الآخر صغير وعادي، كما ظهر غياب الطواقم الفنية في الرقابة والإشراف في المصانع وفي الشركات وفي مختلف مراحل التنفذ مما يؤدي إلى خروقات مؤثرة في التنفيذ ويكفي أن نشير إلى غياب أجهزة سحب الغبار من الرمل كما أن الرمل المستخدم في الخلطات لا ينسجم مع المعايير والمواصفات وهي أمور تؤكد اللجنة على ضرورة أخذها بعين الاعتبار.

خامسا: أن الإسراع في حل هذه المشكلة يتطلب توفير الميزانيات الكافية، وهنا تؤكد اللجنة على ضرورة رصد مخصصات إضافية والإسراع في الدورة المستندية لإنجاز مشاريع الصيانة التي بدأت بها الوزارة.

سادسا: تؤكد الوزارة من الإجراءات الهامة التي تتخذها لمعالجة المشكلة، منع استخدام الرمل الطبيعي على أن يستخدم بدلا منه كسر الصلبوخ، وبسبب ارتفاع أسعار كسر الصلبوخ مقارنة بالرمل الطبيعي ولعدم زيادة أعباء إضافية على الميزانية العامة فإن اللجنة ترى بضرورة إعادة النظر في استخدام كسر الصلبوخ بما لا يؤثر على إجراءات الوزارة في معالجة المشكلة.

سابعا: ترى اللجنة ضرورة إعادة النظر بخطة الوزارة الزمنية لأعمال الصيانة والتي تمتد من عام 2017 إلى عام 2020 وذلك بتخفيضها ضمانا للإسراع في صيانة كافة الطرق، وهذا يرتبط بتكثيف الجهود وزيادة المخصصات والاستمرار في تدريب الكوادر خاصة الإشرافية والرقابية.

ثامنا: أن ما أوردته الوزارة من أسباب أدت إلى حدوث مشكلة التطاير بما يتعلق بالكثافة المرورية وعدم وجود محطات وأن للشاحنات، فإن اللجنة ترى أن هذه الاعتبارات كان يجب أخذها بعين الاعتبار عند إبرام العقود لتصميم الخلطات لأن حالة الطرق وكثافة المرور عوامل متوقعة في بعض الشوارع وهي تأخذ بعين الاعتبار في اعتماد المواصفات الفنية وتصميم الشوارع.

تاسعا: تؤكد اللجنة على أن توقيع عقوبة (خصم خمس أيام) بحق جميع المهندسين الذين ثبت تقصيرهم وإهمالهم وعددهم خمسة عشر موظف، كما تم توقيع عقوبة (الإنذار) بحق خمسة موظفين آخرين هي عقوبات متواضعة جدا بالمقارنة مع حجم المشكلة وتكاليفها المالية.

عاشرا: تتطلع اللجنة إلى ترجمة الإجراءات الحقيقية التي تتخذها الوزارة لحل المشكلة والحد منها وتجنب أي تكرار لها في المستقبل، والاستفادة من الأخطاء السابقة.

أكد معالجة الهيئة لملاحظات «المحاسبة» وإحالة متجاوزين للنيابة

الجبري يطالب المجلس بإعادة تقرير «الحساب الختامي» عن ميزانية هيئة الزراعة

- الصالح يقترح تكليف «البيئة البرلمانية» بالتحقيق في نفوق الأسماك
- الدمخي يطالب بالسماح للجنة حقوق الإنسان بإعداد تقرير عن الحريات العامة والمرأة والإتجار بالبشر

ربيع سكر

اعتمد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جدول اعمال الجلسة المقبلة وأدرج عليها 5 رسائل واردة، منها رسالة من وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري الى مجلس الأمة يطلب فيها الوزير الموافقة على إعادة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع قانون ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لاطلاع اللجنة على ما تم من إجراءات وقرارات لتلافي ملاحظات ديون المحاسبة والجهات الرقابية الأخرى.

واضاف الجبري في رسالته : انه تم مخاطبة رئيس ديوان المحاسبة في 23 ابريل 2017 لعقد اجتماع عاجل مع هيئة الزراعة لعرض عليهم ما تم تلافيه من ملاحظات وذلك للتعاون لإنهاء المتبقي منها تمهيدا لعرض التقرير على لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وكانت لجنة الميزانيات والحساب الختامي قد رفضت الموافقة على ميزانية هيئة الزراعة للعام المايل 2017 / 2018 وعدم الموافقة على حسابها الختامي 2015 / 2016 لعدم تلافي الهيئة لملاحظات ديوان المحاسبة وعدم تعاونها مع الجهات الرقابية. وارفق الوزير الجبري مع رسالته عددا من المرفقات بقرارات تم اتخاذها تأكيدا لمعالجة العديد من ملاحظات ديوان المحاسبة، منها كتاب موجه من رئيس مجلس ادارة هيئة الزراعة فيصل الحساوي الى النائب العام باحالة 3 موظفين بالهيئة الى النيابة العامة بعد ان اثبتت نتيجة التحقيق في الهيئة تورطهم في شبهة جريمة من جرائم القانون العام بشأن مناقصة اجهزة الحاسب الآلي ومشروع ميكنة اعمال الهيئة.

وارفق كذلك قرار رئيس الهيئة باحالة موظفين اثنين الى النيابة العامة بعد ان ادانتهما التحقيقات بشأن لجنة مراجعة التخصيصات لقسائم الثروة الحيوانية بعد ان بدت شبهة جريمة من جرائم القانون العام.

وأرفق الجبري ايضا قراره بعدم تجديد تعيين قيادي في هيئة الزراعة كان يتولى منصب نائب مدير عام الهيئة.

وارفق الجبري قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة بخصم 5 ايام من مرتب 17 موظفا بهيئة الزراعة، الاول لاهماله في عقد احدى المناقصات وارتكاب الثاني مخالفة مالية في عقد مناقصة اخرى بينما ارتكب 12 موظفا اخرون مخالفة عدم الرد على تقرير ديوان المحاسبة الخاص بملاحظاته على الهيئة للعام المالي 2015 / 2016 ومن بينهم مدير الشئون المالية ومدير الاستثمار ومدير الشئون الادارية ومراقب المحاسبة العامة ومراقب المشتريات والمخازن ورئيس قسم القضايا والتحقيقات. وارفق الجبري كتاب رئيس هيئة الزراعة الى رئيس لجنة ازالة التعديات على املاك الدولة طلب فيها من اللجنة معاونة الهيئة في ازالة التعديات على املاك الدولة في منطقة كبد وعددها 18 قسيمة بها مخالفات. وادرجت رسالة من عضو مجلس الأمة خليل إبراهيم الصالح يطلب فيها تكليف لجنة البيئة التحقيق في قضية نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة، على أن تقدم تقريرها إلى المجلس خلال شهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب. ونصت الرسالة على الآتي: نظرا لتكرار ظاهرة نفوق الأسماك على سواحل جون الكويت وما يحيط بها من مخاوف وتهديدات للبيئة البحرية والثروة السمكية للبلاد وصحة الإنسان، وفي ضوء ما تكشف من معلومات عن وصول معدلات الملوثات البيولوجية في بعض المواقع إلى درجة تفوق الحدود المسموحة بها بـ23 ضعفا، وهو الأمر الذي قد لا يكون سوى رأس جبل الجليد في قضية التلوث.

لذا يرجى إدراج رسالتنا للعرض على المجلس الموقر في بند الرسائل بجلسة 9 مايو لتكليف لجنة شؤون البيئة البرلمانية التحقيق الشامل في كل ما يتعلق بقضية نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة على أن ترفع تقريرها خلال شهر من تاريخ الموافقة على الطلب.

وادرجت رسالة من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها تكليف اللجنة التحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة. ونصت الرسالة على الآتي: أنهي إليكم أن مجلس الأمة قرر في جلسته المعقودة بتاريخ 25 أبريل 2017 تشكيل لجنة تعنى بشؤون البيئة، وتهدف إلى استكمال ما قامت به لجان البيئة في المجالس السابقة.

ونظرا لما شهدته البلاد مؤخرا من ظاهرة «نفوق للأسماك» تستدعي البحث والمتابعة، فإن لجنة البيئة ترغب من المجلس الموقر بتكليفها التحقيق في هذا الموضوع مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.

وادرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية يطلب فيها موافقة المجلس على تكليف اللجنة إعداد تقرير بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الكويتي حول الموضوعات التالية: الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والاتجار بالبشر وأطر المراجعة الدورية الشاملة وتعهدات دولة الكويت أمام مجلس حقوق الإنسان والديوان الوطني لحقوق الإنسان وحقوق المقيمين بصور غير قانونية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق العمال وأوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز وحقوق المرأة وحقوق الطفل والرعاية الصحية وتطبيق عقوبة الإعدام.

ووجه رئيس لجنة البيئة البرلمانية رسالة الى المجلس يطلب فيها إحالة موضوع نقطة الارتباط الكويتية، لمشاريع البيئية الذي سبق أن كُلفت به لجنة الميزانيات والحساب الختامي، على لجنة البيئة للاختصاص.

محمد الجبري

الذين كانوا يدرسون بالجامعات قبل صدور قرار إدارة الإطفاء رقم 744 لسنة 2013

عسكر يطالب بفتح باب الالتحاق بدورة ضباط الاختصاص أمام رجال الإطفاء الجامعيين

دعا رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي الى فتح باب الإلتحاق بدورة ضباط الاختصاص امام رجال الإطفاء الجامعيين الذين كانوا يكملون دراستهم الجامعية قبل صدور قرار الإدارة العامة للإطفاء رقم 744 لسنة 2013، ثم أتموا دراستهم وحصلوا على مؤهلاتهم الجامعية بعد صدور هذا القرار.

وقال عسكر في تصريح صحافي : يجب انصاف هذه الفئة من رجال الاطفاء الذين تكبدوا عناء إكمال دراستهم الجامعية وبذلوا جهودا كبيرة بهدف رفع مستواهم العلمي والوظيفي ليساهموا في خدمة الكويت من خلال عملهم في حماية الأرواح والممتلكات.

وأضاف عسكر : ان هذه الفئة من رجال الاطفاء الجامعيين يعانون بسبب عدم معاملتهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم وإعطائهم حق الترقية أسوة بزملائهم الدارسين قبل القرار رقم 744 لسنة 2013، ولأن هذه الفئة من الإطفائيين الجامعيين قد تضررت من هذا القرار الذي صدر قبل تخرجهم بفترة وجيزة.

وتابع عسكر : وهذه الفئة من رجال الاطفاء الجامعيين هي الفئة الوحيدة المتضررة من قرار الادارة رقم 744 لسنة 2013، وأصبحوا من وقتها في وضع لا يحسدون عليه، بعد أن أصبحوا لا يستطيعون التوقف عن الدراسة وهم على وشك التخرج ولم يستطيعوا أخذ التفرغ الدراسي من ادارة الاطفاء في ذلك الوقت.

واختتم عسكر بقوله : لذلك بات من الضروري رفع الظلم عن هذه الفئة من رجال الاطفاء الجامعيين وإنصافهم وتسوية أوضاعهم من خلال السماح لهم بالإلتحاق بدورة ضباط الاختصاص.

عسكر العنزي